المقدمـــــة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

المقدمـة

موضوع البحث :

تعد النقابات المهنية اكبر منظمات المجتمع المدني وأكثرها أهمية وتأثيرا في المجتمعات العالمية عموما، وفي العراق خصوصا؛ كونها ترتبط ارتباطا مباشراً، ووثيقاً بحملة الشهادات في المجتمع ، وقد أدت تلك النقابات دوراً أساساً في المجتمعات في كل ما يتعلق بالعملية التنموية على الصعيد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي ، فعلى الصعيد السياسي فقد خرجت النقابات المهنية من بين صفوفها العديد من القيادات السياسية الفاعلة التي تسنمت مناصب سياسية مهمة ابتدأت من القيادات الحزبية مرورا بالقيادات النيابية وصولا إلى القيادات الوزارية أو الحكومية، وتساهم كذلك في القضايا العامة ، ولها مواقف سياسية من المصالح الوطنية، مما يعطيها دعما شعبيا واسعا، فضلا عن إنَّها تعد مدارس للتنشئة السياسية الديمقراطية عبر العملية الانتخابية التي تجري في تلك النقابات من انتخاب الرئيس، والأعضاء بشكل دوري، وكذلك تزويد أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات، والفنون التنظيمية، والسياسية بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات، والحوار، والمنافسة لاختيار القيادات، ولما لها من اتصال بالحكومة، والبرلمان من خلال اللقاءات الشخصية مع المسؤولين أو مراسلتهم، ولها أيضا دور بارز، وفاعل في إثارة الرأي العام، من خلال ما تملكه من قاعدة جماهيرية، وقد ظهر هذا جلياً مؤخراً إذ ساهمت النقابات المهنية في العراق بدور فاعل في عمليات الاحتجاج من خلال الخروج بتظاهرات حاشدة أو اعتصامات مفتوحة، والتي ساهمت بشكل أو بآخر بالضغط على القيادات السياسية، وأثبتت تلك النقابات قدرتها على إيصال مطالب الجماهير أو أعضائها إلى قيادات النظام السياسي، ومفاصل صنع القرار، أمَّا الدور الاجتماعي، والاقتصادي لتلك النقابات؛ فهي تقوم بتأمين منتسبيها بفرص عمل، ومحاربة البطالة، وعقد مراكز التدريب، والدفاع عن مكتسبات أعضائها، ومصالحهم، والسعي لرفع مستواهم الاقتصادي، والمهني، والعلمي الذي ينعكس إيجاباً وبشكل كبير على حلقة الاستقرار الاجتماعي الذي هو رأس مال هذا البلد وصفته التي يتغنى بها على الدوام، وإنَّ النشاطات الاجتماعية، والثقافية الكثيفة التي تقوم بها النقابات المهنية تنعكس آثارها الإيجابية بوضوح على المجتمع بشكل عام، وهذا ما دفع أغلب فئات

المجتمع للمشاركة فيها، والنهل من معينها، وللنقابات المهنية نشاطات مهنية، وعلمية تتمثل بالمؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والمحاضرات، والدورات التدريبية المكثفة، والزيارات العملية، والتي تساهم بتطوير المهارات، والكفاءات العلمية في المجتمع، ورفد مؤسسات الدولة بكوادر علمية مؤهلة .

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع من تزايد دور النقابات المهنية في الوقت الحاضر، لا سيما في المجتمعات الديمقراطية أو التي تشهد تحولات جذرية، ومهمة في المسار الديمقراطي، ومنها المجتمع العراقي الذي عرف النقابات المهنية منذ عقود عدة تمتد إلى السنوات التي أعقبت نشوء الدولة العراقية الحديثة، والنقابات المهنية منظمات تنشئها الدولة بقوانين لتنظيم ممارسة مهن معينة، وتمنحها بعضا من امتيازات السلطة العامة كإصدار قرارات ملزمة لأعضائها، واستيفاء الرسوم، وتنظيم ممارسة المهنة على وفق شروط معينة، وكذلك سلطة معاقبة منتسبيها إذا ما خرقوا واجباتهم المهنية، وتعد النقابات المهنية في فرنسا من أشخاص القانون العام، وتخضع قراراتها لرقابة القضاء الإداري، أمَّا في العراق فإنَّه على الرغم من اتفاق غالبية الفقه العراقي على اعتبارها من أشخاص القانون العام إلَّا أَنَّ قراراتها تخرج من ولاية القضاء الإداري، بناءً على تفسير أحكام قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل. ولقد تنامى دور النقابات المهنية في دول العالم المتقدم حتى أصبحت تشكل جماعات ضغط على الحكومات، وتسهم في رسم سياستها، وصياغة بعض القوانين المهمة ، وإنَّ دور النقابات المهنية في العراق كان، ولم يزل متميزاً؛ لأَنَّها ترعى شؤون مهمة في المجتمع؛ كالطب، والمحاماة، والهندسة، والصيدلة، والصحافة ،وغيرها الكثير، وهذا هو الذي حفز الدولة إلى أَن تقربها منها، وتمنحها بعض امتيازاتها، وإنَّ منتسبي النقابات المهنية يخضعون لقواعد انضباطية خاصة، حددتها قوانين إنشائها، وهي قريبة إلى حد ما من النظام الانضباطي لموظفي الدولة من حيث تحديد الواجبات، والمحظورات، وتسمية العقوبات الانضباطية، ووضع الضمانات للمذكورين قبالة السلطات الانضباطية، فالبعض منها قبل صدور قرار فرض العقوبة، والبعض الآخر مرافق له، والثالث بعد صدور قرار فرض العقوبة ، وهناك جهات للطعن بقرار فرض العقوبات الانضباطية معظمها قضائية .

مشكلة البحث :

إنَّ التساؤلات المطروحة هو هل إنَّ النظام الانضباطي لمنتسبي النقابات المهنية مجز، ويوفر ضمانات للمذكورين آنفا؟ وهل هنالك تأثير متبادل بينه، وبين النظام الانضباطي لموظفي الدولة عموما؟ وهل إنَّ العقوبات الانضباطية التي تضمنتها قوانين النقابات المهنية كافية لضمان السلوك الحسن لمنتسبيها، وعدم تسببهم بالأضرار بعموم المواطنين في الدولة ؟

أسئلة سنجيب عليها تفصيليا في هذه الدراسة، إذ سنلم شتات الموضوع، ونكون منها نظرية عامة واضحة المعالم .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على النظام الانضباطي للنقابات المهنية في العراق من حيث الواجبات المهنية التي ينبغي على منتسبي النقابات المهنية القيام بها، والمحظورات التي يجب تجنبها، وعدم ارتكابها، وتشكيل السلطات الانضباطية أو التأديبية، واختصاصاته، والعقوبات التي تفرض على المنتسب المخالف، والضمانات المقررة له، سواء أكانت هذه الضمانات سابقة أم مرافقة أم لاحقة لقرار فرض العقوبة الانضباطية أو التأديبية مقارنة مع الدول الأخرى (مصر، ولبنان).

منهجية البحث :

سنتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي إذ ستكون النصوص القانونية في قوانين النقابات المهنية كل من (نقابة المحامين، والأطباء، والصيادلة، والمهندسين، والصحفيين) محلا للدراسة، والتحليل بغية استخلاص المبادئ منها، ومن ثم صياغة نظرية عامة للنظام ا لانضباطي لمنتسبي النقابات المهنية غير مهملين أحكام القوانين المناظرة في الدول الأخرى (مصر، ولبنان) لأَنَّ مثل هذه الدراسة المقارنة ستكون مفيدة، ومقياسا لمدى تطور القوانين العراقية بهذا الشأن .

هيكلية البحث:

يشمل تقسيم خطة البحث على مبحث تمهيدي وفصلين وخاتمة على النحو الآتي :

فـي المبحـث التمهيـدي سنبين التعريـف بالنقابـات المهنيـة وأساسـها القـانوني ، فقد تـم تعريـف النقابات المهنية، وبيان الطبيعة القانونية، والأساس القانوني لهما .

الفصل الأول: سنبين فيه واجبات منتسبي النقابات المهنية، والسلطات التي تملك اختصاص معاقبتهم، وقسمنا الفصل على مبحثين تناولنا في المبحث الأول دراسة واجبات منتسبي النقابات المهنية، وفي المبحث الثاني السلطات التي تملك اختصاص معاقبة منتسبي النقابات المهنية.

الفصـل الثـاني بينـا فيـه العقوبـات الانضـباطية التـي تفـرض علـى منتسـبي النقابـات المهنيـة، والضـمانات المقـررة لهـم، وقسـمنا الفصـل علـى مبحثـين تناولنـا فـي المبحـث الأول العقوبـات الانضباطية التي تفرض على منتسبي النقابات المهنية، وفي المبحث الثاني الضمانات المقررة لمن يحال للسلطة الانضباطية .

الخاتمة استخلصنا منها عدداً من الاستنتاجات، والتوصيات التي تم عرضها في نهاية البحث .